برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 11 - 2004/10/14

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها

البند 8 من جدول الأعمال

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10362.0

التمكين من حماية السبل المعيشية وتعزيزها	
عدد المستفيدين	3.8 مليون نسمة (1.7 مليون إغاثة و 2.1 مليون إنعاش)
مدة المشروع	ثلاث سنوات (2005/1/1 -2007/12/31)
الكمية بالأطنان	1 401 743 طناً متريا
التكاليف (بالدولار الأمريكي)	
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	780 052 528
مجموع تكاليف الأغذية	368 948 718

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة إنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2004/8-B/4
1 September 2004
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا (ODK): Mr H. Arthur

كبير موظفي الاتصال:(ODK) Ms F. Nabulsi رقم الهاتف: 066513-2385

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعد إثيوبيا من أفقر بلدان العالم وأقلها نموا، حيث تأتي في المرتبة 169 من بين 175 بلدا يضمها مؤشر التنمية البشرية. وينتشر سوء التغذية المزمن في البلاد ويؤثر في 10 في المائة من السكان البالغ عددهم 72 مليون نسمة. وقد كانت الاستجابة للطوارئ هي الطابع الغالب على المعونات الغذائية، حيث بلغ حجم هذه المساعدات 000 870 طن في المتوسط سنويا في الفترة من 1994 حتى 2003. وفي عام 2003 استهدف **البرنامج** 4.6 مليون نسمة من بين عدد الأثيوبيين المحتاجين إلى المساعدات الطارئة والذي بلغ رقما قياسيا هو 13 مليون نسمة. وأدت الاستجابة لحالات الطوارئ إلى إنقاذ الملايين من الأرواح، ولكن حالة العوز ازدادت سوءا، وتآكل ما لدى المعوزين من أصول، وتفاقمت هشاشة الأوضاع.

في عام 2003 شرعت الحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الائتلاف الجديد للأمن الغذائي الذي استهدف تحقيق الأمن الغذائي، خلال خمس سنوات، لنحو 5-6 ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن وتحقيق تحسن كبير في حالة الأمن الغذائي لنحو عشرة ملايين نسمة أخرى، وتوفير شبكة أمان إنتاجية لعدد 5-6 ملايين نسمة اعتبارا من يناير/ كانون الثاني 2005. ومن السمات البارزة لهذا الائتلاف التمويل متعدد السنوات، والتحول إلى البرمجة القائمة على أساس نقدي، وتوسيع نطاق الأشغال المجتمعية/ العامة، والاضطلاع بالأنشطة الصحية، والتغذية التكميلية الموجهة، والربط ببرامج الأمن الغذائي الأوسع نطاقا، ووضع ميزانيات متوازنة، وتنفيذ إجراءات الرصد والتقييم.

وتهدف العملية إلى إنقاذ أرواح البشر وحماية سبلهم المعيشية في وقت الأزمات، وتعزيز القدرة على تحمل الصدمات، وتقديم الدعم لتحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال والأمهات وغير ذلك من الفئات الضعيفة. وتشمل عناصر الإغاثة التوزيع العام للأغذية، وتوزيع الأغذية مقابل الأصول على المجتمعات المعرضة لانعدام الأمن الغذائي والمتأثرة بالنقص الشديد المفاجئ في الأغذية. وتشمل عناصر الإنعاش توفير الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة للمستفيدين القادرين على العمل من أعضاء المجتمعات المحلية التي تعاني من الأمن الغذائي المزمن، وتوفير التغذية التكميلية الموجهة للنساء والأطفال المحرومين.

وسوف تعطى الأولوية لبناء القدرات على المستويين المؤسسي والمجتمعي. كما ستدمج عناصر التمايز بين الجنسين ومكافحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أنشطة العملية. وستوضع إجراءات الإدارة القائمة على النتائج بالتعاون مع شركاء التنفيذ، بما في ذلك وضع نظام للرصد والتقييم من أجل قياس مدى فعالية الدعم المقدم من **البرنامج**. وبينما يتوقع أن يؤدي البرنامج الحكومي لإقامة شبكة الأمان إلى تحسين الأمن الغذائي للسكان المستهدفين، فسوف ينفذ **البرنامج** استراتيجيات خروج لاستبعاد نسبة مئوية من السكان المستهدفين من الأنشطة القائمة على المعونة الغذائية.

ستقدم المساعدات إلى نحو 000 387 طفل تحت سن الخامسة و000 131 من النساء الحوامل والمرضعات من خلال أنشطة التغذية الموجهة. ويبلغ إجمالي الاحتياجات الغذائية 743 401 1 طنا سنويا (407 236 1 أطنان زائد 336 165 طنا من أغذية الطوارئ). وتبلغ تكلفة الأغذية 718 948 368 دولارا، بينما تبلغ التكلفة التي يتحملها **البرنامج** 528 052 780 دولارا.

مشروع القرار*

أقر المجلس التنفيذي العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش [illegible] 10362.0، التمكن من حماية السبل المعيشية وتعزيزها (WFP/EB.3/2004/8-B/4).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

السياق والأساس المنطقي

سياق الأزمة

1- تعد إثيوبيا من أفقر بلدان العالم وأقلها نموا، حيث تأتي في المرتبة 169 من بين 175 بلدا يضمها مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تأتي في المرتبة 139 من بين 144 بلدا يضمها مؤشر التنمية المتعلق بالجنسين. ويبلغ عدد السكان 72 مليون نسمة (2004[1]) يعيش منهم الملايين في فقر مدقع. وتبين مؤشرات الفقر الرئيسية وجود تحديات ضخمة تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

2- تقل مؤشرات التنمية في إثيوبيا كثيرا عن المتوسط السائد في أفريقيا جنوبي الصحراء وفى أقل البلدان نموا، حسبما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004 والذي يبين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المكافئ للقوة الشرائية يبلغ 810 دولارات، وهو من أدنى المعدلات في العالم، حيث يبلغ المتوسط 831 1 دولارا في أفريقيا جنوبي الصحراء. ويعاني أكثر من 44 في المائة من السكان من نقص التغذية. كما يعاني 47 في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من نقص الوزن بينما يعاني 52 في المائة من التقزم. ويبلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز 4.6 مليون نسمة تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاما، أي ما يعادل 6 في المائة من مجموع السكان، وهو الأمر الذي يؤثر في النمو الاقتصادي للبلاد. ويبلغ العمر المرتقب عند الميلاد 45.5 عاما. وأدت حالات الجفاف الأخيرة إلى تفاقم المشكلات الصحية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة وانتشار الأمراض المعدية.

3- بلغ متوسط قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لإثيوبيا 13 دولارا للفرد في السنة خلال الفترة 1998-2002، مقارنة بمبلغ 23 دولارا في أفريقيا جنوب الصحراء و21 دولارا في أقل البلدان نموا، وخصصت نسبة 30 في المائة من هذه المساعدات لعمليات الإغاثة الإنسانية، ونسبة 8 في المائة فقط للزراعة و10 في المائة لتطوير البنية الأساسية للنقل. وكانت المعونات الغذائية المستوردة خلال السنوات السبع الماضية تمثل 7 في المائة سنويا من الحبوب المستخدمة في الاستهلاك المحلي.

4- طبقا للتعداد السكاني الذي أجرته الهيئة المركزية للإحصاء في عام 1994، يعيش 84 في المائة من السكان في المناطق الريفية و 16 في المائة في المناطق الحضرية. وبلغ معدل النمو السنوي 2.4 في المائة[2]. وتعتمد البلاد على الزراعة التي تحقق 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتمد 84 في المائة من السكان في معيشتهم على الأنشطة الزراعية. والحيازات الأسرية من الأراضي الزراعية صغيرة، كما يعتمد إنتاج المحاصيل اعتمادا كليا تقريبا على الزراعة البعلية. ويؤدي فشل المحاصيل إلى حدوث عجز في الأغذية.

5- وصل انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا إلى درجة مفزعة، كما كان لحالات الجفاف تأثيرها على نسبة كبيرة من السكان. وتضافرت عوامل التغير المناخي وسوء التكنولوجيا وشدة الضغط السكاني وتدهور حالة التربة وانخفاض المستوى التغذوي والصحي وأدت إلى تنامي مشكلات انعدام الأمن الغذائي المزمن والمرحلي، وازدادت هذه المشكلات تفاقما بسبب قلة الاستثمارات الإنمائية وعدم صلاحيتها.

تحليل الأوضاع

6- إثيوبيا بلد من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويعاني 10 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المزمن، ففي عام 2003 بلغ عدد المحتاجين إلى المساعدات الغذائية الطارئة رقما قياسيا يقدر بنحو 13 مليون نسمة. وحتى في السنوات العادية، تعجز أسر عديدة عن تلبية احتياجاتها من الأغذية، وتعتمد جزئيا على المعونة الغذائية. وفى السنوات العشر الماضية بلغ حجم المعونات الغذائية المقدمة لإثيوبيا 000 870 طن متري في المتوسط سنويا، وكانت هذه المعونة تقدم من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ أساسا. وقد أدى ذلك إلى إنقاذ حياة الملايين من البشر، ولكن العوز ازداد سوءا وتآكلت الأصول الإنتاجية للفقراء كما انتشرت هشاشة الأوضاع. وتمر إثيوبيا منذ سنوات عديدة بحالة تشبه الأزمة الغذائية المستعصية.

7- يتعرض حصول الأسر على الأغذية لقيود بالغة الشدة. ففي مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن تتولى الأسر عادة إنتاج جزء من احتياجاتها السنوية من الحبوب وتحصل على باقي احتياجاتها من الأسواق ومن خلال المساعدات الطارئة. وتعتبر فرص العمل غير الزراعي قليلة، أما القوة الشرائية فهي محدودة. ومصدر الأغذية الذي يعتمد عليه المستفيدون من

[1] إسقاطات المتغيرات المتوسطة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
[2] إسقاطات المتغيرات المتوسطة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المعونات الغذائية[3] هو الإنتاج المحلي (36 في المائة) والمعونات الغذائية (31 في المائة) والمشتريات (28 في المائة) والمنح والقروض (5 في المائة). وتتولى النساء إعالة 25 في المائة من الأسر الفقيرة. وأحوال الأسواق سيئة بسبب عدم كفاية الطلب وضعف المعلومات وتردي حالة البنية الأساسية للنقل. وتواجه الأسر هذه الأوضاع السيئة باستنفاذ الأصول الاستثمارية، أي بيع ما لديها من أصول و حيوانات، واستغلال الموارد البيئية المشاع، أو الهجرة في محاولة يائسة للبحث عن العمل.

-8 يسبب نقص التغذية 58 في المائة[4] من وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وتشمل العوامل المسببة لذلك عدم كفاية الأغذية التي تحتوي على العناصر التغذوية المناسبة وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية وعدم كفاية المياه النقية الصالحة للشرب، وسوء رعاية صحة الأم والطفل، وانتشار الأمراض المعدية، لاسيما الملاريا ونقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي دافعا إلى السلوكيات الخطيرة، كما أن نقص التغذية يعجل بظهور الإيدز، ومن ثمن تصبح رعاية المرضى عبئا ثقيلا يوهن الأسرة.

سياسات وبرامج الإنعاش الحكومية

-9 يظل الحد من الفقر هو الهدف الأساسي لبرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر في إثيوبيا. ويحتل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية مكانة الأولوية في هذا البرنامج. وسيوفر مشروع الألفية دعما إضافيا لخطط إثيوبيا في مجال الحد من الفقر، وسيعمل على تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

-10 في منتصف عام 2003 شرعت الحكومة في تنفيذ الائتلاف الجديد للأمن الغذائي، واشتركت مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في صياغة برنامج لتحقيق الأمن الغذائي لنحو 5-6 ملايين نسمة وإدخال تحسينات كبيرة على حالة الأمن الغذائي لعدد 10 ملايين نسمة أخرى ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويقوم ذلك البرنامج على أربعة أعمدة هي (1) توفير الأغذية (2) تيسير الحصول على الغذاء (3) تحسين استخدام الأغذية (4) الحصول على الأراضي/ إعادة التوطين. وقدمت تعهدات إشارية قيمتها مليار دولار خلال الاجتماع الذي عقدته الجماعة الاستشارية في ديسمبر/ كانون الأول 2003 في أديس أبابا، الذي تضمن أيضا مساهمات كبيرة من الحكومات.

-11 جرى الاتفاق على تصميم وتنفيذ شبكة أمان إنتاجية لنحو 5-6 ملايين ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن في أسرع وقت ممكن. وتنطوي هذه الأنشطة على سمات، منها توفير التمويل متعدد السنوات والتحرك صوب البرمجة القائمة على أساس نقدي، وتوسيع نطاق الأشغال العامة/ المجتمعية. وتوفير التغذية الموجهة، وإقامة الصلات ببرامج الأمن الغذائي الأوسع نطاقا ووضع إطار متوازن لإعداد الميزانيات، وتطبيق نظام الرصد والتقييم.

-12 كان عام 2004 عاما انتقاليا، ازداد فيه التعاون في مجال تصميم برنامج شبكة الأمان. وسيبدأ تنفيذ هذا **البرنامج** في موعد غايته يناير/ كانون الثاني 2005، وستدعم أنشطة عام 2004 التوجهات المتفق عليها بقدر الإمكان.

-13 في ضوء التقديرات المشتركة بين الوكالات، ستوجه نداءات إنسانية مشتركة للحصول على الاحتياجات الغذائية إضافة إلى احتياجات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن.

-14 في مطلع عام 2004 أصدرت الحكومة تشريعات لتنفيذ إجراءات شاملة لإعادة التنظيم المؤسسي، حيث احتفظت وزارة الزراعة والتنمية الريفية بالمسؤولية عن لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها وأنشأت مكتبا لتنسيق الأمن الغذائي، وأصبحت اللجنة مسؤولة عن حالات الطوارئ فقط، بينما سيتولى المكتب تنسيق جميع برامج الأمن الغذائي، بما في ذلك شبكات الأمان.

الأساس المنطقي

-15 تسليما من الحكومة بأن تلبية الاحتياجات السنوية الضرورية من خلال المعونة الغذائية الطارئة هي مسألة لازمة ولكن غير كافية، فقد شرعت في تنفيذ خطة لحماية السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وتحقيق استثمارات في مجال الأمن الغذائي بما يحقق أثارا إنتاجية طويلة المدى. وسيسمح هذا البرنامج بإجراء تحولات تركز أساسا على الاستثمارات المجتمعية وحماية السكان الذين يعانون من هشاشة مزمنة في أوضاعهم من استمرار تدهور الأوضاع وإتاحة الفرصة للاستثمار في الأصول الإنتاجية لتمكينهم من المشاركة في برامج التنمية تعزيزا للأمن الغذائي. ومن المتوقع تحقيق نتائج قابلة للقياس في غضون ثلاثة سنوات. وسوف تشترك الجهات المانحة والوكالات في دعم البرنامج بالتوافق مع إطار التخطيط. وسيشمل البرنامج 242 مقاطعة تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن. كما سيسهم **البرنامج** بنسبة في الموارد اللازمة من خلال المعونات الغذائية.

---

[3] **البرنامج** ، الدراسة الاستقصائية عن استخدام المعونة الغذائية وأثرها، 2003.

[4] وزارة الصحة، مشروع الإطار الوطني للسياسات الغذائية، تحليل الأوضاع، 2001.

استراتيجية الإغاثة والإنعاش

احتياجات المستفيدين

16- تعتبر تقديرات الاحتياجات الغذائية والمعيشية سمة عامة من سمات الإنذار المبكر وبرمجة الموارد لمواجهة انعدام الأمن الغذائي المزمن والمرحلي. وسوف يستمر فريق العمل المشترك بين الحكومة والجهات المانحة والمعني بشبكة الأمان في توفير المعلومات اللازمة لتنفيذ البرنامج ووضع استراتيجياته وتحديد المستهدفين منه، بما في ذلك وضع استراتيجية لإنهاء الأنشطة القائمة على تقديم المعونة الغذائية.

17- الأداة التي يستخدمها **البرنامج** في تحديد المستهدفين هي مؤشر هشاشة الأوضاع المزمنة الذي يساعد في تحديد المقاطعات التي تشملها أنشطة الإنعاش، مثل شبكات الأمان والتغذية التكميلية الموجهة. وتدعم هذه الأداة باستخدام التقدير الريفي السريع في مناطق الإنعاش بغرض وضع الأساس الذي يقوم عليه تعقب التغييرات المستجدة. وسيكون الاستهداف المجتمعي هو الأساس الذي يقوم عليه اختيار المستفيدين من المساعدات.

18- أكدت التقديرات الحكومية ومؤشر هشاشة الأوضاع المزمنة والتقديرات الريفية السريعة أن الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن هي أسر فقيرة في مواردها، وقاعدتها من الأصول الإنتاجية محدودة ومعرضة لحالات الجفاف المتكررة والصعوبات البيئية. وتواجه النساء مخاطر أكبر إذا تعرضن للصدمات الخارجية. وتحتاج هذه الأسر إلى مساعدات يسهل التنبؤ بها وجيدة التخطيط لتلبية احتياجاتها الأساسية من الأغذية.

19- ستنفذ عمليات تقدير متعددة الوكالات تحت إشراف الحكومة مرتين على الأقل في السنة في المقاطعات المعرضة لهشاشة الأوضاع بغرض تحديد الاحتياجات. وستحصل الأسر المتأثرة بالنقص الحاد المؤقت في الأغذية في المقاطعات المتأثرة بالكوارث على المساعدات الغذائية الإغاثية الموسمية.

20- ينتشر سوء التغذية بين الأمهات والأطفال من السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي المزمن والمرحلي. ويتأثر السكان من جميع الأعمار بهذه الأوضاع، ولكن المعرضين لها بشكل خاص هم الرضع والأطفال والحوامل والمرضعات، الذين في حاجة إلى الحصص التكميلية من الأغذية المقواة لتلبية احتياجاتهم التغذوية المتزايدة.

دور المعونة الغذائية

21- سوف تستخدم أغذية الإغاثة في إنقاذ أرواح البشر وزيادة فرص الحصول على الأغذية في فترات الكوارث المتوقعة داخل وخارج المقاطعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وسوف توزع سلة كاملة من الأغذية لتلبية الاحتياجات الأسرية العاجلة من الأغذية إلى أن تصبح مواردها الغذائية متاحة لها.

22- ستكون الأغذية التكميلية ضرورة حيوية للحد من سوء التغذية وعكس آثار الجوع المرحلي على الأمهات والأطفال تحت سن الخامسة. كما أنها ستدعم برنامج الاستراتيجية الشاملة المعززة لمبادرات الحفاظ على حياة الأطفال التي يتولاها صندوق الأمم المتحدة للطفولة والحكومة في إطار حملات التطعيم والإصحاح وتوزيع فيتامين ألف وعلاج الإصابة بالديدان، وتنظيم الأسرة، ونشر رسائل التوعية الصحية والتوعية بنقص المناعة البشرية/ الإيدز.

23- وفيما يتعلق بالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، سوف تستخدم الحصص الغذائية في سد الفجوة الغذائية الأسرية ومنع لجوئها إلى الاستراتيجيات السلبية لمواجهة الأزمات. وسوف يسمح تقديم الأغذية مقابل الأصول بتحويل الأغذية بصورة يمكن التنبؤ بها إلى الأسر المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي ستمارس الأنشطة المجتمعية كثيفة العمالة التي تحمي الأصول الإنتاجية وتنشئها وتقلل من التعرض للصدمات. كما ستقدم هذه الأغذية إلى غير القادرين على العمل.

24- تقل قيمة سلة الأغذية قليلا عن المتوسط الوطني للعمل اليومي الأجير غير التنافسي الذي يدفع عنه أجر يتراوح بين 6 و8 بير[5] في اليوم. وسيكفل ذلك حصر المشاركة على الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وتتراوح القيمة الرقمية للسلع الغذائية المدرجة في سلة الأغذية بين 0.8 و 1.2 نقطة[6].

---

[5] قرابة 0.70/ 0.90 دولار. و 8.63 بير = 1 دولار في يوليو/ تموز 2004.

[6] معدل أسعار السوق المحلية إلى مجموع التكلفة التي يتحملها **البرنامج** لتسليم الأغذية محليا. وتتفاوت القيمة الرقمية كثيرا ولكن القيمة التي تقل كثيرا عن 1.0 نقطة تعني ضرورة الحرص في التحري عما إذا كانت هناك بدائل معقولة

نهج التدخلات

25- سوف تحل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش هذه محل عملية الطوارئ 10030.3 التي كانت تستهدف نفس مجموعة المستهدفين في مواقع مماثلة.

26- يتضمن برنامج شبكة الأمان في إثيوبيا تنفيذ الأشغال المجتمعية وتقديم المساعدات إلى الأسر التي تعجز عن الاشتراك في الشبكة. وتعتبر شبكات الأمان قابلة للتوسع، حيث يمكن أن تشمل المزيد من المعرضين لانعدام الأمن الغذائي

27- سوف يدمج **البرنامج** تجربته في نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلي والمعايير التقنية لإنشاء الأصول الإنتاجية. وهذا النهج يعزز الملكية والإدارة المحلية واستخدام الموارد بشكل مستدام. وسوف تقوم الأنشطة المتعلقة بتشجيع إنشاء الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة على أساس معايير العمل الوطنية ومعايير الجودة، كما ستراعى النظم الإيكولوجية السائدة، بما في ذلك السكان وأنشطتهم الاقتصادية.

28- ستكون التزامات **البرنامج** المعززة تجاه النساء هي المبدأ الذي تسترشد به العمليات. وسيؤدي التخطيط التشاركي واختيار نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلي إلى تلبية احتياجات النساء وتحسين أوضاعهن ومشاركتهن في أنشطة المجتمعات المحلية ولجانها.

29- يهدف نهج **البرنامج** إلى توجيه الأغذية التكميلية إلى دعم أنشطة الرعاية الصحية الموجهة إلى تلبية الاحتياجات التغذوية البارزة للأطفال والنساء المحرومات.

تقدير المخاطر

30- المخاطر التالية متوقعة:

- يفترض البرنامج الحكومي لشبكة الأمان الالتزام توافر موارد كافية على أساس متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به. ويجب على **البرنامج** والجهات المانحة تحديد السبل لضمان توافر الموارد اللازمة. وينبغي أن يكون الدعم المقدم من الشركاء المتعاونين في إقامة شبكة الأمان في شكل مساعدات نقدية و/أو غذائية كافيا وسريعا لتلبية احتياجات المناطق غير المشمولة بمساعدات **البرنامج**، وإلا قد لا تتحقق النتائج المرجوة في غضون الإطار الزمني المحدد، لاسيما فيما يتعلق بإنهاء الأنشطة القائمة على أساس تقديم المعونات الغذائية.
- يتعين تقديم الدعم الكافي لبناء القدرات على مدى تنفيذ **البرنامج**. ومن الضروري توفير التخطيط القائم على مشاركة المجتمع المحلي وتحديد المعايير التقنية المناسبة وتعزيز البرمجة الإدارية وتوفير المهارات الخاصة بإعداد الميزانيات حتى يمكن تحقيق النتائج المرجوة.
- يجب إدماج الأنشطة المدعمة من عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش في ميزانيات وخطط تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأقاليم والمقاطعات وإلا لن تتحقق نتائج الأمن الغذائي الأشمل بالقدر المطلوب.
- ينبغي إعادة النظر في خطط الإغاثة الطارئة المشتركة بين الوكالات بشكل منتظم حتى يتسنى توقع متطلبات الإغاثة لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تتجاوز الموارد المتاحة لا لعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ولذلك قد يتطلب الأمر تنفيذ عمليات طارئة.

الغايات والأهداف

31- تسهم هذه العملية في تحقيق الهدف من الائتلاف الجديد للأمن الغذائي في إثيوبيا، وهو تحقيق الأمن الغذائي لنحو 5-6 ملايين ممن يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي المزمن، وإدخال تحسينات كبيرة على الأمن الغذائي خلال خمس سنوات لعدد إضافي يبلغ 10 ملايين نسمة ممن يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي.

32- الأهداف الرئيسية هي (1) إنقاذ أرواح البشر في حالات الأزمات (2) حماية السبل المعيشية في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على تحمل الصدمات (3) دعم إجراءات تحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال والأمهات وغيرهم من الأفراد الضعفاء.

خطة التنفيذ

عناصر البرنامج الرئيسية

33- فيما يلي العناصر الرئيسية لا لعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش:

- **الإغاثة الممتدة:** التوزيع العام للأغذية وتوزيع المعونات الغذائية مقابل الأصول على المجتمعات المحلية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي والمتأثرة بالنقص الحاد غير المتوقع في الأغذية؛
- **عنصر الإنعاش رقم 1:** التنفيذ الفعال للتخطيط التشاركي على المستوى المحلي، وتحسين إمكانات تقديم الأغذية مقابل الأصول في المقاطعات التي يمكن التنبؤ فيها بانعدام الأمن الغذائي والتي يتولاها المستفيدون القادرون على العمل من أعضاء المجتمعات المحلية المعرضة لانعدام الأمن الغذائي؛
- **عنصر الإنعاش رقم 2:** تقديم التغذية التكميلية الموجهة للنساء والأطفال المعرضين.

المستفيدون والاحتياجات وسلة الأغذية

34- تقوم المعلومات المتعلقة بخصائص السكان المستهدفين على أساس الدراسة الاستقصائية للبرنامج عن استخدام المعونة الغذائية وأثرها (2003). ويتضمن الجدول 1 بيانات ديمغرافية عن الأسر المستفيدة بحسب الإقليم.

الجدول 1: البيانات الديمغرافية عن الأسر المستفيدة بحسب الإقليم

	عفار	أمهرة	أرومية	سنبار	صوماليا	تغراي	المجموع
مجموع السكان في 2004 (بالمليون)*	1.3	16.4	21.6	12.6	3.4	3.4	**59**
% من النساء والفتيات*	47	49	49	50	49	50	49
% للأطفال تحت سن الخامسة*	15	14	18	14	17	14	15
الأسر**							
متوسط العدد	6.7	5.2	6.2	6.2	6.6	5.3	**5.9**
% أسر تعولها النساء	17	16	12	14	29	21	17
متوسط عمر العائل	43	46	44	44	43	51	45
% الأعضاء المنتجون	46	33	27	32	37	30	33

المصدر: *الهيئة المركزية للإحصاء **مسح أثر المعونة الغذائية وأثرها، 2003.

35- تبلغ نسبة الأسر التي تعولها النساء 17 في المائة من المجموع، وتبين الأقاليم التي ترتفع فيها هذه النسبة على المتوسط، مثل إقليم صوماليا، حجم الهجرة التقليدية للرجال ومعهم قطعانهم من الحيوانات. ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسر المستهدفة 5.9 فرد، وهو معدل يفوق المعدل الوطني وقدره 4.8 فرد، وهو أيضا ما يبين أن الأسر الأكبر عددا والأكثر فقرا هي المستهدفة غالبا. وتبلغ أعلى نسبة لعدد أفراد الأسرة في إقليمي عفار وصوماليا الرعويين.

36- يقيم السكان الرعاة والمزارعون الرعاة أساس في عفار وصوماليا وجنوبي أرومية. وتضم الأقاليم الأخرى أساسا المزارعين الذين يتولون زراعة المحاصيل الغذائية ويمارسون الزراعة المختلطة والإنتاج الحيواني والأنشطة المنزلية وغير الزراعية. ومن بين هؤلاء المزارعين والرعاة تشمل المجموعة الضعيفة الأطفال تحت سن الخامسة والحوامل والمرضعات والمرضى والمسنين.

37- تبين الإحصاءات أن متوسط عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى المساعدات الغذائية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية بلغ 8.3 مليون نسمة في السنة خلال الفترة من 1999 و2004. وعلى غرار السنوات السابقة، سيغطي **البرنامج** جزءا من احتياجات المعونة الغذائية، وتغطي الجهات المانحة الثنائية أو المنظمات غير الحكومية الجزء الباقي. ولذلك فإن **البرنامج** يهدف إلى تغطية نحو 45 في المائة من احتياجات المعونة الغذائية لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي تشمل 3.8 مليون مستفيد.

38- وفيما يتعلق بعمليات الإغاثة الممتدة، يتوقع **البرنامج** أن تشمل هذه العمليات 1.7 مليون نسمة في المتوسط، أي ما يتراوح بين 2.4 مليون نسمة و1 مليون نسمة حسب الأحداث غير المتوقعة مثل الجفاف. وتشكل هذه النسبة جزءا كبيرا من احتياجات الإغاثة المرحلية داخل وخارج المقاطعات المختارة لعمليات الإنعاش.

39- وفيما يتعلق بالإنعاش، يبلغ عدد الذين سيستفيدون من عنصر الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة 2.1 مليون نسمة في المتوسط مع انخفاض هذا العدد عند التحول من توزيع المعونات الغذائية إلى المعونات النقدية وتراجع الحاجة إلى إنشاء الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة.

40- وفيما يتعلق بعنصر الإنعاش، ستشكل النساء نسبة تربو على 50 في المائة من عدد المستفيدين. كما ستشكل النساء نسبة 55 في المائة من عدد المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر ومن خلال تخفيف عبء العمل الواقع عليهن. وفي إطار كل من المجتمعات المحلية التي ستحصل على المساعدات ستحصل الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي التي تعولها النساء على مساعدات الإغاثة على مدى فترة تنفيذ البرنامج.

41- تشير التقديرات إلى أن التغذية التكميلية الموجهة ستشمل 387 000 طفل تحت سن الخامسة و313 000 مرضعة وحامل في المتوسط سنويا. أما في المناطق المعرضة لانعدام الأمن الغذائي المستهدفة من عمليات الإغاثة أو الإنعاش في إطار برنامج الغذاء مقابل الأصول، فسوف تشكل النساء والأطفال فئة فرعية خاصة بدلا من كونهم جزءا من المستفيدين التقليديين.

42- يوجز الجدول 2 العدد المتوقع للمستفيدين خلال الفترة 2005-2007 وقد خصص بند لتقديم الإغاثة الطارئة والتغذية التكميلية الموجهة إذا زاد عدد المستفيدين على الاحتياجات المتوقعة.

الجدول 2: العدد المتوقع للمستفيدين، 2005- 2007

المستفيدون	2005	2006	2007	الطوارئ*
الإغاثة الممتدة	1 700 000	1 700 000	1 700 000	1 125 000
الإنعاش- الأصول كثيفة العمالة	2 100 000	2 100 000	1 800 000	
المجموع الفرعي	**3 800 000**	**3 800 000**	**3 500 000**	
الإنعاش- التغذية التكميلية الموجهة	910 513	685 730	503 628	1 092 616

*انظر آليات مواجهة الطوارئ ص 19.

43- توفر الحصة الغذائية العامة 100 2 سعر للفرد في اليوم[7]. أما حصة الأغذية التكميلية فتوفر 100 1 سعر حراري للفرد في اليوم، وهكذا سيحصل كل مستفيد من الحصص الغذائية العامة والتكميلية على 200 3 سعر حراري. ويبين الجدول 3 سلة أغذية الحصص الغذائية العامة/ الغذاء مقابل الأصول والأغذية التكميلية الموجهة.

الجدول 3: تشكيلة الأغذية الموزعة كحصص عامة/ غذاء مقابل الأصول وأغذية تكميلية موجهة

تشكيل الأغذية	كغم/ شهر	غ/ يوم	كغم/ يوم	غ بروتين/ يوم	غ دهن/يوم
التوزيع العام للأغذية والغذاء مقابل الأصول *	15.00	500	1 690	55	15
الحبوب					
البقول	1.50	50	169	11	1
زيت نباتي (مقوى بفيتامين ألف)	0.90	30	266	0	30.0
ملح مدعم باليود	0.15	5	-	-	-
المجموع	**17.55**	**585**	**2 125**	**66**	**46**
التغذية التكميلية الموجهة					
الأغذية المخلوطة (مقواة بالمغذيات الدقيقة)	6.25	208	790	37.4	12.5
زيت نباتي (مقوى بفيتامين ألف)	0.9	30	266	0	30.0
المجموع	**7.15**	**238**	**1 056**	**37.4**	**42.5**

* الملح المدعم باليود سيوزع على المصابين بنقص اليود وفقا للمشاورات التي جرت مع وحدة الطوارئ الغذائية الحكومية. وتتولى اليونيسيف الدعوة إلى توفير الملح المقوى باليود.

44- يبين الجدول 4 الاحتياجات الغذائية بحسب السنة والنشاط

الجدول 4: الاحتياجات الغذائية بحسب السنة والنشاط

[7] رهنا بالانتهاء من دليل تنفيذ برنامج شبكة الأمان.

الاحتياجات (طن متري)	2005	2006	2007	المجموع	الطوارئ
الإغاثة الممتدة	177 775	177 775	177 800	**533 349**	118 463
الإنعاش- الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة	183 003	183 003	156 882	**522 889**	
الإنعاش- التغذية التكميلية الموجهة	78 122	58 836	43 211	**180 169**	46 873
المجموع	**438 900**	**419 614**	**377 894**	**1 236 407**	**165 336**

45- توجه الحصص الغذائية إلى الأسر بدلا من المجتمعات المحلية حتى يتسنى للأسر أن تتحكم في حصصها الغذائية. وتوزع الأغذية العامة على أساس شهري. أما فيما يتعلق بالأصول الإنتاجية كثيفة العمالة فسوف توزع الأغذية بموجب قسائم تصدرها الحكومة قبل تنفيذ العمل المطلوب وبعده. وستوزع الأغذية التكميلية الموجهة كل ثلاثة أشهر. ويتم عادة الحصول على الحصص الغذائية من مراكز التوزيع، وتبلغ نسب المتوجهين إلى هذه المراكز 54 في المائة من الرجال و 36 في المائة من النساء و 10 في المائة من الأطفال. وهناك أسر عديدة ترسل فردين من أعضائها للحصول على الحصص الغذائية (الدراسة الاستقصائية لعام 2003).

46- تتولى النساء في نحو ثلاثة أرباع الأسر المستفيدة المسؤولية عن استخدام المعونة الغذائية وتعزيز استخدامها في الاستهلاك المحلي لصالح الأطفال (الدراسة الاستقصائية لعام 2003).

اختيار الأنشطة

47- سيغطي التوزيع العام للأغذية احتياجات فترة تمتد ما بين ثلاثة وتسعة أشهر في السنة تتأثر خلالها المجتمعات المحلية بنقص غير متوقع في الأغذية. وسوف يشترك المستفيدون في أنشطة الغذاء مقابل الأصول إذا توافرت القدرات، حيث يمكن للمستفيدين القادرين ممارسة أنشطة بسيطة ولكن فعالة. أما العاجزون عن العمل وغير القادرين على الاعتماد على المساعدة من الأسرة أو المجتمع المحلي فيمكن مساعدتهم بتوزيع الحصص الغذائية العامة عليهم مجانا. وستحدد أهلية الحصول على هذه الحصص في إطار كل مجتمع محلي.

48- سوف يستخدم عنصر الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة مدخلات كبيرة من اليد العاملة لإنشاء الأصول التي تحقق عائدا جاريا في المستقبل. وسيحصل المستفيدون القادرون على العمل على حصص الأغذية مقابل العمل طبقا لنماذج العمل الوطنية القائمة ووفقا للمعايير التقنية المناسبة.

49- سيتبع عنصر الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة نهجا في التخطيط القائم على مشاركة المجتمعات المحلية. وسوف تتأثر عمليات التخطيط بالأولويات المحلية، وتوقيت وصول الموارد، والقدرات، وتوافر المدخلات التكميلية، والأحوال المناخية الزراعية. وستكون أنشطة إنشاء الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة في المناطق التي لاتتوافر فيها القدرات منخفضة التكنولوجيا والمخاطر، وستراعى احتياجات النساء من حيث عدد ساعات العمل والقدرة البدنية.

50- ستؤدي الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة إلى إصلاح وإنشاء الأصول البيئية والمجتمعية، والترويج للتدخلات المجتمعية في مجال مساعدة أشد الفئات تعرضا، لاسيما الأسر التي تعولها النساء. وتعتبر استعادة قاعدة الموارد الطبيعية وبناء القدرات الإنتاجية للفئات المعرضة استثمارات مناسبة في مجال الأمن الغذائي.

51- العناصر الرئيسية للأصول الإنتاجية كثيفة العمالة هي (1) الأشغال العامة، مثل الطرق الفرعية وموارد المياه المجتمعية (2) الأشغال المجتمعية، مثل منشآت وأشغال الري القائمة على أساس تجميع المياه وصون مستجمعات المياه المتدهورة (3) الابتكارات الإنتاجية، مثل إغلاق المناطق بتحقيق التكامل بين الزراعة والحراجة وتعزيز خصوبة التربة في الأراضي المتدهورة (4) إقامة منشآت استصلاح الأراضي مثل السدود والجسور ونقاط التفتيش وإعادة غرس الأخاديد.

52- ومن بين الأهداف الرئيسية **للبرنامج** الحد من الاعتماد على المعونة الغذائية مستخدما في ذلك استراتيجيات أساسية هي مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ الأنشطة، والتماسك التقني للتصميم والتنفيذ، وتحقيق المساءلة الإدارية عن صون إنتاجية الأصول المنشأة.

53- سيجرى تطوير آليات إضافية تقوم على العون الذاتي والتعاون على مستوى المجتمع المحلي، والربط بين مستحقات الأغذية ومدخلات العمل والالتزامات المجتمعية وبين إنشاء الأصول الإنتاجية. وستكون هذه الإجراءات فعالة بشكل خاص

في إنشاء الأصول المتعددة الأغراض من أجل الأسر الأشد معاناة، بما في ذلك الأسر التي تعولها النساء والمسنون الذين لا سند لهم.

54- سيقدم **البرنامج** الدعم إلى المستفيدين لتمكينهم من استعادة مستحقاتهم الغذائية وقت تزايد الحاجة إليها، وسيتم ذلك بالتعاون مع الشركاء في مجال الإنعاش أساسا.

55- تشمل سياسة الحكومة في مجال شبكات الأمان تقديم المعونة الغذائية للأسر التي تفتقر لليد العاملة، في مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن والتي لا تستطيع المشاركة في الأشغال المجتمعية.

56- في ما يتعلق بالتغذية التكميلية الموجهة سيسير **البرنامج** على منوال اليونيسيف في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة المعززة لمبادرات الحفاظ على حياة الأطفال. وستتولى اليونيسيف والمكاتب الصحية الإقليمية وضع جدول زمني واختيار المناطق ووضع ترتيبات الإدارة وتشكيل أفرقة متنقلة وتوفير مستلزمات خدمات الإرشاد الصحي المدعم من اليونيسيف. وتشمل الاستراتيجية إجراء فحص تغذوي لتحديد الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، والحوامل والمرضعات.

57- ستتولى الوكيلات المدربات على توزيع الأغذية المختارات من المجتمع المحلي نشر الرسائل التعليمية، وسيتولين مهام تسلم الأغذية وتخزينها وتوزيعها. وإذا تعذر إجراء الفحص التغذوي يمكن توزيع الأغذية التكميلية للفئات الضعيفة بشكل خاص في إطار التغذية التكميلية العامة.

58- بدأ تنفيذ هذه المبادرة في عام 2004 في إقليم بلدان وجنسيات وشعوب الجنوب، وسوف يوسع نطاقها ليشمل الأقاليم الأخرى فيما بين عامي 2005 و 2007.

آلية اعتماد الأنشطة

59- سيبرم **البرنامج** اتفاقية عامة مع الوزارة الاتحادية للمالية والتنمية والاقتصاد بصفتها ممثلا للحكومة ومع وزارة التنمية الزراعية باعتبارها الوكالة المنفذة. وسيتولى **البرنامج** وهاتان الوزارتان إجراء استعراض سنوي للأداء وخطط العمل بالتنسيق مع ممثلي الوزارات المختصة على المستويين الاتحادي والإقليمي. وسترسل نتائج الاستعراض إلى مكتب تنسيق الأمن الغذائي لرصد وتقييم البرنامج الشامل لشبكة الأمان. ويمكن أيضا إجراء عمليات استعراض إقليمية تحضيرية على مستوى المقاطعات إذا تطلب الأمر ذلك.

60- ستوضع خطط العمليات التفصيلية التي تتفق ودليل تنفيذ البرنامج الصادر عن الحكومة من خلال المشاورات الاتحادية والإقليمية مع مكتب تنسيق الأمن الغذائي وشركاء التنفيذ بموجب اتفاقيات تبرم، حسب الأصول، مع السلطات الاتحادية والإقليمية.

61- سيتولى كل مجتمع محلي وضع الخطط لتحقيق التكامل مع خطط شبكات الأمن في المقاطعات التي تعتمدها السلطات المختصة فيها. أما على مستوى المجتمع المحلي فسوف تدمج عمليات التقييم السنوية، بعد تنقيحها، في خطط المقاطعات والأقاليم.

الترتيبات المؤسسة واختيار الشركاء

62- يدعم **البرنامج** أساسا آليات التنسيق التي تتولاها الحكومة، كما أنه يشترك في الآليات التالية:

(1) اللجنة التوجيهية الاتحادية للأمن الغذائي؛
(2) فريق العمل التقني المعني بتصميم برنامج شبكة الأمان؛
(3) لجنة صياغة النداءات الإنسانية المشتركة؛
(4) فريق مهام المعونة الغذائية المكون من لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها، **والبرنامج**، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة للمعونة الغذائية؛
(5) أفرقة العمل المعنية بالتغذية، أي فريق المهام المشترك بين الوكالات والمعني بالتغذية، وفريق الجهات المانحة للخدمات الصحية والسكانية والتغذوية، وفريق المهام المعني بالصحة، والفريق المعني بإطار السياسات التغذوية الوطنية.
(6) فريق تبادل وإدارة المعلومات التقنية الذي يتولى التنسيق بين ممثلي لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها، ووزارات الزراعة، والتربية والتعليم، والصحة، وموارد المياه، وممثلي الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
(7) اللجنة التقنية لإدارة احتياطيات الأمن الغذائي للطوارئ.

63- يتولى مكتب تنسيق الأمن الغذائي على المستوى الاتحادي تنسيق عنصر شبكة الأمان في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، بينما ستتولى لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها المسؤولية عن عنصر الإغاثة، ولذلك يجب التنسيق بين هاتين المؤسستين. وستوضع آلية للاتصال بين المكتب واللجنة بدعم من **البرنامج** لمدة سنة على الأقل. وستتولى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ومكتب تنسيق الأمن الغذائي إجراء استعراض دوري لتعبئة الموارد من أجل العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وسوف تنسق أنشطة **البرنامج** مع الأنشطة الأخرى المدعمة بالمعونة الغذائية في مجال الإنعاش والإغاثة ضمانا لتحقيق نتائج متماثلة. وسيتم تلافي التداخل الجغرافي، كما ستستخدم نفس نوعية الحصص الغذائية وفقا للمعايير الوطنية.

64- ستتولى المكاتب الإقليمية لتنسيق الأمن الغذائي، بما في ذلك لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها، التنسيق بين الأنشطة المختلفة. وستتولى المكاتب الإقليمية إدارة الأموال المخصصة لبناء القدرات على مستوى الأقاليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية، كما ستساعد في وضع الخطط وتحقيق التكامل مع أنشطة الأمن الغذائي الأخرى. وسوف تشترك مكاتب **البرنامج** الفرعية في عمليات التنسيق على المستوى الإقليمي والتشجيع على التنفيذ الفعال والمساعدة في بناء القدرات ودعم الفرص المتاحة للشراكة. وستتخذ الخطوات اللازمة لضمان ألا تشكل مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل الأصول عبئا إضافيا عليهن.

65- سوف يتعاون **البرنامج** واليونيسيف، في إطار الاستراتيجية الشاملة المعززة/ مبادرات الحفاظ على حياة الأطفال، مع وزارة الصحة ولجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منعها. وسيواصل **البرنامج** واليونيسيف دعم وحدة تنسيق التغذية في حالات الطوارئ التابعة لهذه اللجنة ضمانا للتنسيق بين التدخلات المختلفة في مجال التغذية، بما في ذلك وضع معايير الحصص الغذائية وإجراءات التدخل والإشراف التغذوي.

66- تتفق هذه العملية مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لاسيما فيما يتعلق بالحوار السياساتي بشأن الأمن الغذائي والاستجابة الإنسانية المنسقة والبرامج التعاونية المشتركة. وسيعمل **البرنامج** أيضا على بذل جهود مشتركة مع الشركاء، مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، في مجال تقديم الدعم التكميلي للأنشطة المدعمة بالمعونة الغذائية أو نقدا، وبناء القدرات. وسيعمل **البرنامج**، بصفته عضوا في فريق العمل المعني بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على ضمان تحقيق التكامل عند دمج أنشطة مكافحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش الحالية.

بناء القدرات

67- **الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة.** مطلوب المضي قدما في بناء القدرات على مستوى المقاطعات التي توجد فيها القدرات اللازمة، كما يتعين بناء القدرات على مستوى المقاطعات التي تظهر فيها الحاجة إلى توزيع معونات الإغاثة. وسيقدم **البرنامج** المدخلات التكميلية للمجتمعات المحلية فضلا عن المركبات والمعدات للوزارات التقنية، وتوفير التدريب التقني الإضافي للمجتمعات المحلية والموظفين المحليين الذين يقدر عددهم بنحو 5 000 موظف ميداني و 20 000 من ممثلي المجتمعات المحلية.

68- **التغذية التكميلية الموجهة.** سوف يتعاون **البرنامج** مع اليونيسيف في بناء قدرات الهياكل التنظيمية الحكومية المحلية بما في ذلك (1) إصدار مواد التوعية التغذوية وقسائم الحصص الغذائية (2) تدريب الموظفين الحكوميين الإقليميين وقادة المجتمعات المحلية ووكلاء المجتمع المحلي المعنيين بتوزيع المعونة الغذائية المقدر عددهم بنحو 3 000 من القادة المحليين و4 000 وكيل معونة (3) توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمركبات اللازمة لعمليات الرصد. وسيعمل **البرنامج** على الحصول على التمويل اللازم للموظفين الوطنيين في وحدة تنسيق التغذية في حالات الطوارئ ومعاوني التغذية الميدانيين، وتدريب 500 موظف حكومي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير المواد والمعدات والمركبات اللازمة للرعاية الصحية.

69- **استهداف الأسر.** تولت لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها وضع المبادئ التوجيهية الوطنية لتوجيه المعونة الغذائية بالتعاون مع الشركاء الدوليين، ويستمر التدريب على تطبيق هذه المبادئ. ولا يزال يوجد ما يربو على 100 مقاطعة معرضة للكوارث في حاجة إلى التدريب الذي سيشمل 6 500 من وكلاء التنمية وقادة المجتمعات المحلية والمسؤولين المختصين بنحو 3 000 رابطة من رابطات المزارعين التي تمثل مليوني أسرة. وسوف يستمر **البرنامج** في دعم التدريب في هذا المجال.

70- **نقص المناعة البشرية/ الإيدز.** سيتم دمج قضايا نقص المناعة البشرية/ الإيدز في جميع الأنشطة. وسوف يواصل **البرنامج** تدريب 3 000 من عمال النقل في هذا المجال ووضع سياسة تجعل هذا التدريب إجباريا لجميع المعنيين بالنقل. وسوف يركز التدريب المناظر في مجال الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة والتغذية التكميلية الموجهة على تنمية القدرات المجتمعية في مجال الوقاية من نقص المناعة البشرية/ الإيدز والحد من آثاره.

71- **إدارة الأغذية.** سوف يتولى **البرنامج** تدريب الموظفين النظراء في مجالي اللوجستيات وإدارة السلع. ومن المقرر عقد التدريب، لمدة ثلاث سنوات، في مجال إدارة السلع في المستودعات الثانوية وفي نقاط التوزيع النهائية لنحو 500 من العاملين النظراء. وسوف يشكل تحسين مناولة الأغذية في نقاط التوزيع النهائية جزءا من عمليات **البرنامج** للرصد

الميداني المنتظم. وسوف يستمر تدريب الموظفين الحكوميين الإقليميين في مجال التعاقد على الشؤون اللوجستية وإدارة جميع عناصر العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

الترتيبات اللوجستية

72- **القروض.** يحتفظ احتياطي الأمن الغذائي لمواجهة الطوارئ في إثيوبيا بمخزونات من الحبوب التي يمكن تقديمها كقروض بموجب ضمان سداد تحريري تقدمه الجهات المانحة. ويستخدم هذا الاحتياطي في مواجهة التأخر في تسليم وتوزيع المساهمات العينية من الأغذية وفي المشتريات الدولية والمحلية من الأغذية. ومن المهم أن توافق الجهات المانحة على استخدام هذه التسهيلات في تلافي انقطاع توزيع الأغذية.

73- **السلع الغذائية المستوردة.** ستظل جيبوتي هي المرفأ الرئيسي لتسلم أغذية الإغاثة. ويمكن لهذا المرفأ مناولة 000 5 طن يوميا من المعونة الغذائية. وتطبق جيبوتي وأثيوبيا إجراءات راسخة في مناولة الشحنات والجمارك. وتعتبر موانئ بور سودان، وبربرة وصوماليا، وممباسا في كينيا، طرقا بديلة جيدة لتوصيل الواردات إلى إثيوبيا، ولكنها نادرا ما تستخدم في مناولة أغذية الإغاثة.

74- **المشتريات المحلية.** يمكن للمشتريات المحلية من سلع المعونة الغذائية، وعلى رأسها الحبوب والبقول، أن تعزز القوة الشرائية للمزارعين وأن تساعد على تدفق الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز وخفض تكاليف النقل لعدم وجود شحن بحري وقلة النقل البري. وفي الفترة بين 1996 و2003 تم شراء 000 130 طن في المتوسط سنويا من القمح والذرة الرفيعة والذرة محليا من أجل العمليات الإنسانية. وكانت التوريدات التي نفذت أو أعلن عنها في الشهور الأولى من السنة أكثر فعالية في استقرار الأسعار وتحقيق الفوائد للمزارعين. ويمكن أيضا شراء الأغذية المخلوطة، مثل خليط الذرة والصويا، محليا.

75- **عمليات النقل الداخلي والتخزين والمناولة.** توجد مساحة تخزين كافية، حيث تتوافر للحكومة مخازن تسع أكثر من 000 400 طن في المواقع الاستراتيجية. وستظل الحكومة هي المسؤولة عن عمليات التخزين والنقل الأولية إلى مواقع التوزيع. وسوف يسدد **البرنامج** للحكومة تكاليف هذه العمليات بعد تسليم الأغذية بموجب تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة، بما في ذلك تكاليف النقل البري وتخزين ومناولة الأغذية والمعالجة بالدخان وإعادة تجهيز الأغذية وتوزيعها. ويتوافر حاليا نظام للتنسيق يستخدمه **البرنامج**، وشركاء التنفيذ الحكوميين، والإدارة المعنية باحتياطي الأمن الغذائي للطوارئ، في إدارة شحنات الأغذية ونقلها والسحب من القروض الغذائية وسداد قيمتها.

76- نظرا لمحدودية الموارد الحكومية فسوف يغطي **البرنامج** 100 في المائة من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة للسلع المستوردة والمشتراة محليا. وتقدر تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة بنحو 120 دولارا للطن، منه 48 دولارا للطن للنقل البري من جيبوتي إلى مواقع التخزين الأولية، وتبلغ تكلفة النقل الداخلي والتخزين والمناولة 72 دولارا للطن. كما تبلغ ميزانية النقل البري والتخزين والمناولة 169 مليون دولار محتسبة على أساس أن الاحتياجات الغذائية تبلغ 1.4 مليون طن شاملة الطوارئ.

الرصد والتقييم

77- سوف يستخدم **البرنامج** نهج الإدارة القائمة على النتائج، كما سيساعد الحكومة على تنفيذ هذا النظام في ما يتعلق بالإغاثة والإنعاش وذلك بالتعاون مع أصحاب الشأن الآخرين، بما في ذلك وضع إطار أساسي ومنطقي للأنشطة ومصفوفة المدخلات والنواتج والمحصلات والمؤشرات وأعمال التقييم ذات الصلة. وسوف يستخدم هذا النظام في قياس النتائج على كل مستوى والإبلاغ عن النواتج والمحصلات. وفي ما يتعلق بالمجتمع المحلي سيتبع النظام نهجا مجتمعيا في مجال التخطيط والتقييم. وسوف تقسم النتائج بحسب الجنس عند الاقتضاء. وسوف يستعين **البرنامج** بعدد من الموظفين والاستشاريين المتفانين في عملهم لضمان توفير الإمكانات المناسبة لهذا النظام.

78- سيتولى موظفو **البرنامج** ونظراؤهم رصد وتقييم فعالية الدعم المقدم من **البرنامج** لعمليات الإغاثة والإنعاش، فضلا عن إعداد التقارير المعيارية عن المشروعات. وسيبلغ نظام الرصد والتقييم عن العناصر التالية[8] كحد أدنى (1) التيقن من استهداف المعرضين لانعدام الأمن الغذائي المزمن (2) سرعة وصول واستخدام مدخلات الموارد ذات الصلة (3) تقييم كفاءة وفعالية تدخلات **البرنامج** (4) تقييم مدى دمج الدروس المستفادة في تصميم البرنامج وتنفيذه (5) قياس الأثر على السبل المعيشية للمستهدفين، بما في ذلك الخروج من حالة التعرض المزمن.

79- سوف يستخدم نظام **البرنامج** لمعالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) بالتعاون مع الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين في إدارة المسائل اللوجستية للمعونة الغذائية. وستوضع كشوف فحص معيارية للرصد في المكاتب الفرعية **للبرنامج** في ضوء نظام الرصد والتقييم مع إضافة العناصر المطلوبة لأغراض **البرنامج**. وسوف يستخدم **البرنامج**

[8] الصياغة الصفرية، برنامج شبكة الأمان، مايو/ أيار 2004.

مؤشرات وأساليب الرصد اللازمة للإبلاغ عن الأولويات المؤسسية **للبرنامج**، مثل الالتزامات المعززة تجاه النساء، ونقص المناعة البشرية/ الإيدز.

80- وسيقدم **البرنامج** المساعدة على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي والاتحادي والوزارات المختصة في تجميع ومعالجة البيانات الموجزة التي ستستخدم في تقدير كفاءة وفعالية **البرنامج** وتوفير معلومات عن الآثار المتعلقة ببرنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر.

تدابير الأمن

81- يصنف الأمن باعتباره مستويات المخاطر المختلفة في المناطق التي يتواجد فيها **البرنامج**. وتقع خمسة أقاليم، كليا أو جزئيا، ضمن مرحلة الأمن الثالثة حسب تحديد الأمم المتحدة، وهذه الأقاليم هي عفار، وغامبيلا، وصوماليا، وتغراى، وبورينا في أرومية. أما باقي البلاد فيقع ضمن المرحلة الأولى.

82- يوجد **للبرنامج** أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة الميدانيين في إثيوبيا. وتنطبق على المكتب القطري والمكاتب الفرعية المعايير الدنيا للأمن التشغيلي وفقا لمكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن الضروري الحافظ على المستوى الحالي لهيكل الأمن في المكتب القطري والمكتب الفرعية بما في ذلك (1) التدريب المستمر في مجال الأمن والاتصال (2) توفير عدد كاف من رجال الأمن (3) الحفاظ على سلامة المعدات (4) تحديث المرافق والمركبات بما يتفق وإجراءات الأمن (5) تطبيق نظام لتعقب المركبات والبعثات وتنفيذ شبكة اتصال تعمل 24 ساعة يوميا سواء بوسائل الاتصال العادية أو البريد الإلكتروني (6) وضع الخطط لتغيير أماكن/ إخلاء الموظفين (7) تقديم المشورة القانونية.

83- يغطي مكتب منسق الأمن التابع للأمم المتحدة تكاليف موظفي الأمن الميدانيين والتكاليف الإدارية الأساسية لهم. ويتعين على جميع وكالات الأمم المتحدة أن تسهم في تكاليف تشغيل غرف الاتصال اللاسلكي. وقد عين **البرنامج** مسؤولا متفرغا للأمن في مطلع عام 2004.

استراتيجية الخروج

84- من المتوقع أن يؤدي تنفيذ البرنامج الحكومي لشبكة الأمان إلى تحسن حالة الأمن الغذائي للسكان المستهدفين في غضون خمس سنوات. ولذلك سيعمل **البرنامج** على تنفيذ استراتيجيات للانتهاء من عملياته بالتنسيق مع النظراء والشركاء.

85- من بين الاستراتيجيات التي تتبعها برامج الأمن الغذائي وخطط التنمية في المقاطعات تقديم **البرنامج** للدعم من أجل تحسين حالة الأمن الغذائي للمستفيدين منه ومن ثم استبعاد الحاجة إلى تقديم المساعدات الغذائية المباشرة إلى بعض المستفيدين. وثمة استراتيجية أخرى هي الوقف التدريجي لتقديم المعونة الغذائية والاستعاضة عنها بشبكات الأمان القائمة على المعونة النقدية عندما تقل الميزة النسبية للأغذية وتزيد قيمة المساعدات النقدية مع القدرة على تقديمها. ويمكن أن يتحقق ذلك عندما تكون خطط التنمية في المقاطعات مرتبطة بالدعم المباشر من الميزانية لبرامج الأمن الغذائي.

86- سوف يستمر تقديم التغذية التكميلية الموجهة، وربما يتم التوسع فيها، إلى أن يتم تعزيز الخدمات الصحية وتوافر الغذاء الكافي للأسر المستهدفة. وسوف يستمر **البرنامج** في الاستجابة لاحتياجات الإغاثة الطارئة كلما استجدت.

آليات مواجهة الطوارئ

87- يبين تاريخ إثيوبيا الحديث وجود تفاوت كبير بين احتياجات مواجهة الطوارئ الناجمة عن حالات الجفاف، إذ أنها يمكن أن تزيد على الاحتياجات المتوقعة في إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

88- قد تكون فرص إعادة توزيع المخصصات بين عناصر العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش محدودة. فإذا انتشرت حالة الجفاف على نطاق واسع فمن المرجح أن تزيد احتياجات مناطق العجز الغذائي المزمن، ولذلك ينبغي توسيع نطاق شبكات الأمان لمواجهة هذه الاحتياجات الإضافية. وهكذا أدرجت في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش هذه آلية لمواجهة الطوارئ تتضمن 336 165 طنا من الأغذية لتغطية احتياجات 1.12 مليون نسمة من الأغذية لمدة ستة أشهر وفقا لحصص الأغذية العادية و 1.1 مليون نسمة من الحصص التكميلية. وتقل تكلفة هذا العنصر الإضافي عن 15 في المائة من مجموع تكاليف العملية. وسوف يستخدم عنصر الطوارئ إذا أفادت خطط الطوارئ أو التقديرات المشتركة بين الوكالات التي تتولاها الحكومة أن احتياجات الإغاثة الغذائية الطارئة (1) تزيد على الاحتياجات المتوقعة في عنصر العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المتعلق بعملية الإغاثة (2) لن تغطيها مساهمات المنظمات غير الحكومية أو المساهمات الثنائية المقدمة للحكومة.

89- إذا زادت احتياجات الطوارئ على المحدد لها في عنصر مواجهة الطوارئ، فسوف يقترح **البرنامج** زيادة الميزانية أو تنفيذ عملية طارئة مخصصة، وذلك حسب الموقف.

التوصية

90- يرجى من المجلس التنفيذي أن يقر العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش رقم 10362.0 التي صممت لكي تفيد 3.8 مليون نسمة خلال فترة ثلاث سنوات من 1 يناير/ كانون الثاني 2005 إلى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2007 والتي تحتاج إلى 1.4 مليون طن من الأغذية التي تبلغ تكلفتها 368.9 مليون دولار، ويتحمل **البرنامج** 780.0 مليون دولار.

الملحق الأول

توزيع تكاليف المشروع			
القيمة (دولار)	متوسط تكلفة الطن	الكمية (طن)	
تكاليف البرنامج			
ألف. تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع *			
180 834 750	179	1 010 250	الحبوب
41 420 250	410	101 025	- البقول
77 687 974	871	89 194	- الزيت النباتي
337 200	20	2 810	- الملح المدعم باليود
68 668 544	346	198 464	- الأغذية المخلوطة
368 948 718		**1 401 743**	**مجموع السلع**
141 671 502	**النقل الخارجي**		
100 890 452	**النقل البري**		
67 795 300	**مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة**		
168 685 752	**مجموع النقل البري والتخزين والمناولة**		
14 690 930	**تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى**		
693 996 902	**مجموع تكاليف التشغيل المباشرة**		
باء. تكاليف الدعم المباشر (أنظر التفاصيل في الملحق الثاني)			
35 024 152	**مجموع تكاليف الدعم المباشر**		
729 021 054	**مجموع تكاليف البرنامج ****		

*السلة الوطنية من الأغذية المستخدمة في وضع الميزانيات ولأغراض الاعتمادات، وقد يتغير محتوى هذه السلة مع مرور الوقت.

**تكاليف الدعم غير المباشر المقدرة بنسبة 7 في المائة والتي تبلغ 474 031 1 دولارا لا تدخل في المجموع.

الملحق الثاني

الموظفون	
10 213 080	الموظفون الفنيون الدوليون
800 640	موظفو الخدمات العامة الدوليون
486 000	الموظفون الفنيون الوطنيون
5 882 400	موظفو الخدمات العامة الوطنيون
422 767	موظفون مساعدون مؤقتون
67 000	بدل العمل الإضافي
236 900	الحوافز
510 000	الاستشاريون الدوليون
467 401	الاستشاريون الوطنيون
1 279 200	متطوعو الأمم المتحدة
2 018 900	السفر في مهام رسمية
742 500	تدريب الموظفين وتطورهم
23 126 788	**المجموع الفرعي**
نفقات مكتبية وتكاليف متكررة أخرى	
1 112 000	إيجار المرافق
166 800	المرافق العامة
1 295 000	الإمدادات المكتبية
1 916 886	خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات
1 829 278	التأمين
183 200	صيانة وإصلاح المعدات
1 902 200	صيانة المركبات وتكاليفها الجارية
370 200	خدمات منظمات الأمم المتحدة- حصة **البرنامج** في التكاليف الموحدة للأمم المتحدة في نيروبي
1 107 600	تكاليف مكتبية أخرى
9 883 164	**مجموع فرعي**
تكاليف المعدات والتكاليف الثابتة الأخرى	
282 400	الأثاث والأدوات والمعدات
1 160 000	المركبات
571 800	معدات الاتصال وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات
2 014 200	**المجموع الفرعي**
35 024 152	**مجموع تكاليف الدعم المباشر**

الملحق الثالث

ملخص الإطار المنطقي: العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10362.0

الافتراضات	المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا	تسلسل النتائج
		الهدف العام
□ مستوى الموارد المقدمة من الحكومة والضمانات المقدمة من شركاء التنفيذ الآخرين للتدخلات التكميلية • لا توجد أوبئة خارجة عن سيطرة المعنيين	□ نسبة مناطق انعدام الأمن الغذائي والسكان الذين يخرجون من شبكة انعدام الأمن الغذائي • النسبة المئوية للسكان في مناطق انعدام الأمن الغذائي الذين يحصلون على الحد الأدنى من السعرات البالغ قدره 100 2 سعر/ يوم/ فرد	تسهم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في تحقيق الأمن الغذائي لخمسة ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن في غضون خمس سنوات.[9]
□ قيام الشركاء الآخرين بتنفيذ التدخلات المناسبة لتوفير الرعاية الصحية ومياه الشرب. □ وصول الأغذية إلى الأسر واستهلاكها وليس بيعها • توافر إمكانات الإشراف التغذوي	□ معدل انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس □ معدل وفيات الرضع والأطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس. • نسبة الأفراد الذين يشبعون احتياجاتهم الغذائية قصيرة الأجل إلى مجموع الأفراد الذين يعانون من العجز الغذائي المزمن	**المحصلة 1** خفض معدل انتشار سوء التغذية المزمن بين المستفيدين و/أو استقراره بفضل الحصول على الأغذية.
□ توفير التمويل المناظر الكافي من خلال تكاليف الدعم المباشر الأخرى تسمح بالنجاح في بناء القدرات. • سياسة الحكومة في الإصلاح البيئي مواتية للاستثمار في استصلاح الأراضي وتعزيز الإنتاجية.	□ نسبة نفقات الأسرة المخصصة للأغذية. □ نسبة المجموعات المستهدفة من تطوير استراتيجيات إيجابية لمواجهة الصدمات. □ نسبة الأسر المستهدفة التي تطبق التدابير التي تعلمتها من التدريب في إطار المشروع بحسب جنس عائل الأسرة وفئة التدريب. □ عدد و/أو نسبة الأسر التي حصلت على موارد من البرنامج وأنشأت الأصول وقامت بصيانتها واحتفظت بها بحسب الجنس ونوع الأصول. • نسبة الأسر التي تمارس وتستفيد من الممارسات الزراعية المحسنة بحسب الجنس ونوع الممارسات.	**المحصلة 2** زيادة قدرة المجتمعات المحلية والأسر في مناطق العجز الغذائي المزمن على حماية السبل المعيشية وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات من خلال إنشاء الأصول الإنتاجية
□ قيام أطراف أخرى بتنفيذ تدخلات الرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب • تتوافر للمنظمات غير الحكومية موارد كافية لإجراء عمليات المسح	□ معدل انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس □ معدل انتشار سوء التغذية الحاد بين النساء- مؤشر كتلة الجسم أقل من 18.5 • معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بحسب الجنس	**المحصلة 3** تحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال والأمهات وغير ذلك من الفئات الضعيفة.
□ الموارد الكافية مؤكدة من الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية والحكومة لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يواجهون عجزا غذائيا حادا غير متوقع ولا يشملهم البرنامج • المجتمعات المحلية مستهدفة بقدر كاف	□ عدد المستفيدين الذين يحصلون على حصص الإغاثة العامة بحسب الجنس والمشاركة في الغذاء مقابل الأصول □ كمية أغذية الإغاثة العامة الموزعة بحسب السلعة والإقليم والجنس وهشاشة الأوضاع والتوقيت □ حجم الحصة المتسلمة مقارنة بالمقرر، حيث تتألف حصة الإغاثة المعيارية من 15 كغم حبوب و 1.5 كغم بقول و 0.90 كغم زيت للفرد في الشهر	**الناتج 1-1** حصول المستفيدين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن على أغذية الإغاثة العامة بسرعة ومجانا أو مقابل الأشغال المجتمعية/العامة
□ الإصلاح الجاري لجهاز الخدمة المدنية يشجع الموظفين على البقاء في وظائفهم خلال فترة المشروع • توافر الإمكانات لدى شركاء التنفيذ لتنظيم وإدارة أنشطة	□ عدد المستفيدين المشتركين في أنشطة إنشاء الأصول والأنشطة الأخرى المولدة للدخل بحسب نوع النشاط والجنس □ عدد المجتمعات المحلية التي تنفذ الأشغال المجتمعية/العامة لكل خطة من الخطط التشاركية المحلية ومعاييرها	**الناتج 2-1** المستفيدون المستهدفون يشتركون في الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة مثل تحسين إنتاجية الأرض والإصلاح البيئي

[9] تسهم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في تحقيق هدف الائتلاف الوطني للأمن الغذائي في إثيوبيا-الحد من انعدام الأمن الغذائي الذي تواجهه الأسر الضعيفة بتحقيق الأمن الغذائي لخمسة ملايين نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن وإدخال تحسينات كبيرة على حالة الأمن الغذائي العام لعدد 10 ملايين نسمة أخرى يعانون من انعدام الأمن الغذائي في غضون خمس سنوات.

ملخص الإطار المنطقي: العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 10362.0

الغذاء مقابل الأصول/الأصول كثيفة العمالة بشكل فعال	☐ بحسب نوع الأصول التي يتم إنشاؤها و/أو صيانتها ☐ عدد الأسر الحاصلة على التدريب بحسب الجنس ونوع التدريب ☐ عدد المستفيدين الحاصلين على المساعدات الغذائية للاشتراك في الأصول الإنتاجية كثيفة العمالة بحسب الجنس والسن ونوع السلع ☐ كمية الأغذية الموزعة بحسب السلعة والإقليم والجنس وهشاشة الأوضاع والتوقيت	
☐ الشركاء الإنمائيون الآخرون يساهمون بموارد قائمة على أساس نقدي • حالة البنية الأساسية والأسواق تسمح بتوافر الأغذية في الأسواق المحلية	☐ عدد المقاطعات والمناطق والمجتمعات المحلية التي تتعرض لانعدام الأمن الغذائي وتحولت من المعونات الغذائية إلى المساعدات النقدية • نسبة الموارد النقدية إلى الموارد الغذائية	**الناتج 2-2** الانتقال من المعونة الغذائية إلى المعونة النقدية في بعض المقاطعات أو المجتمعات المحلية *(إنعاش)*
☐ اليونسيف تحصل على موارد كافية لأنشطة التطعيم والرعاية الصحية والإصحاح البيئي وتوزيع الصابون ورصده، وتوسيع نطاق الأنشطة خارج إقليم بلدان وجنسيات وشعوب الجنوب إلى الأقاليم الأخرى	☐ عدد الأطفال الذين شملتهم الأنشطة التغذوية والصحية من خلال المعونات الغذائية ☐ عدد النساء الحوامل والمرضعات اللاتي شملتهن الأنشطة التغذوية من خلال المعونات الغذائية ☐ كمية الأغذية المقواة التي تم توزيعها والنسبة التي تسلمها المستفيدون المستهدفون ☐ نسبة الأغذية المقواة بالمغذيات الدقيقة الموزعة من خلال الأنشطة التغذوية المدعمة من البرنامج	**الناتج 3-1**[**] تعزيز مشاركة المستهدفين، أي الأطفال والأمهات والمعوقون والمسنون، في الرعاية التغذوية والصحية المدعمة بالأغذية

الملحق الرابع - حال هشاشة الأوضاع المزمنة في الوريدات

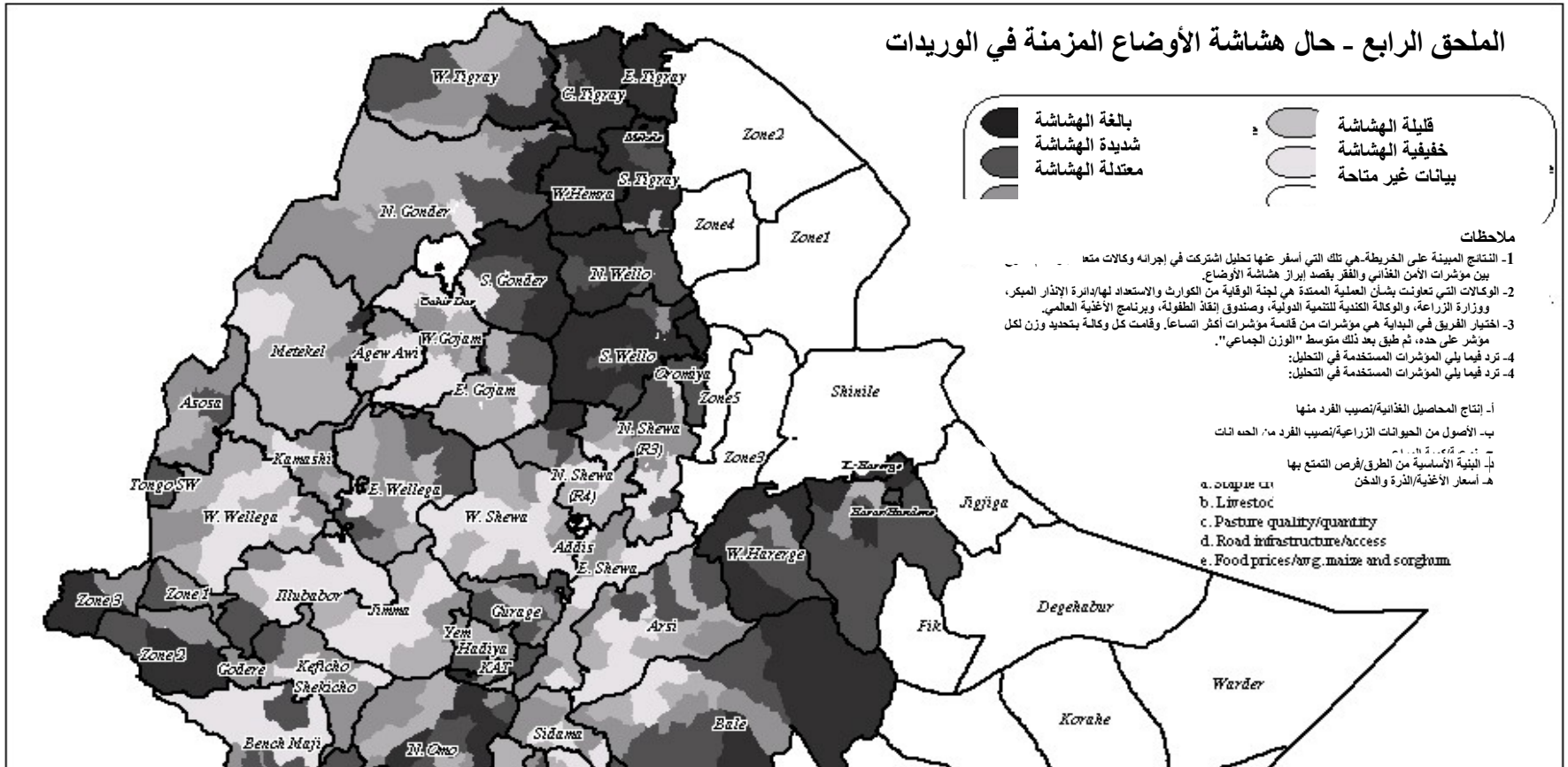

ملاحظات

1- النتائج المبينة على الخريطة-هي تلك التي أسفر عنها تحليل اشتركت في إجرائه وكالات متعـ
بين مؤشرات الأمن الغذائي والفقر بقصد إبراز هشاشة الأوضاع.
2- الوكالات التي تعاونت بشأن العملية الممتدة هي لجنة الوقاية من الكوارث والاستعداد لها/دائرة الإنذار المبكر، ووزارة الزراعة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وصندوق إنقاذ الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.
3- اختيار الفريق في البداية هي مؤشرات من قائمة مؤشرات أكثر اتساعا. وقامت كل وكالة بتحديد وزن لكل مؤشر على حده، ثم طبق بعد ذلك متوسط "الوزن الجماعي".
4- ترد فيما يلي المؤشرات المستخدمة في التحليل:
4- ترد فيما يلي المؤشرات المستخدمة في التحليل:

أ- إنتاج المحاصيل الغذائية/نصيب الفرد منها
ب- الأصول من الحيوانات الزراعية/نصيب الفرد من الحيوانات
ج- البنية الأساسية من الطرق/فرص التمتع بها
هـ- أسعار الأغذية/الذرة والدخن

a. Staple cr
b. Livestoc
c. Pasture quality/quantity
d. Road infrastructure/access
e. Food prices/avg. maize and sorghum

** يستخ

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

EEB32004-5241A